المصكوكة احترازاً من كثرة الحشد لكنهُ وزع علينا لوائح قرأنا فيها بيان الاموال المخزونة من ريالات الذهب والفضة العين واوراق البنوك والضمانات والمعاملات وما جرى مجراها فكانت قيمة كل ذلك ١١٧٦٤١٤٦٥٣ ريالاً (اكثر من ٢٣٥ جنيهاً مصرياً) وثقل النقود وحدها خمسة الآف طن فليعجب العاجبون

وبعد ظهر الاثنين تركت وشنطون وفي نفسي اشياء منها ومن اميركا وعظمتها وعدت الى نيويورك مقر الحركة الدائمة فتمنيت لو اكون في بلد اهدأ وهواء انقى استسلاماً للعاطفة القائلة

نفسي حيثما امضي اراها بسوريا العزيزة مستهامه

بولس الخولي

نجاح مصر ومستقبلها

لم نقابل احداً من الذين زاروا هذا القطر في السنتين الاخيرتين الاَّ رأيناهُ معجباً بالتقدُّم السريع الذي تقدَّمهُ والنجاح الباهر الذي نجحهُ . وقد اتفقت الالسنة والاقلام على ذلك لان دلائل التقدُّم بادية كالصبح لذي عينين . لكن الباحث في احوال الامم لا يغترُّ بالظواهر ولا يروقهُ نجاح مهما كان عظيماً ما لم يرهُ مبنيًّا على اسس ثابتة فهل نجاح القطر المصري ثابت الاركان او هو طلاء ظاهر كالنجاح الذي ظهر فيهِ في عهد اسمعيل باشا حين انهال النضار عليهِ انهيال السيل وكان المرء يصبح فقيراً فيمسي غنيًّا . اي هل موارد الثروة الظاهرة تأصَّلت فيهِ وصارت راسخة لا يخشى زوالها باقل عاصف او هي وقتية منتحلة تزول متى زال سببها . وهذه مسألة تستحقُّ النظر والبحث وعليها مدار كلامنا الآن

الرجل اما ان ينفق في سنتهِ كلَّ ما يكتسبهُ ولا يزيد عليهِ ولا ينقص منهُ شيئاً يذكر . واما ان ينفق جانباً مما يكتسبهُ ويبقي جانباً منهُ . واما ان ينفق اكثر مما يكتسبهُ . فالاول يبقى على حال واحدة لكنهُ يكون معرَّضاً للخسارة لان نفقاتهِ تبقى على حالها غالباً او تزيد واما دخلهُ فعرضة للنقص بالمرض وتوقف الاعمال وما اشبه من الطوارئ . والثاني يغتني بما يزيد من دخلهِ على نفقاتهِ . والثالث يفتقر بما يزيد من نفقاتهِ على دخلهِ والحكم ليس على سنة واحدة بل على بضع سنوات

وما يقال عن الرجل الواحد يقال عن البلاد كلها فاذا كانت تنفق كلَّ دخلها ولا تزيد عليهِ فهي ثابتة على حال واحدة او معرَّضة للفقر بما قد يصيبها من نوائب الدهر . واذا كانت

تنفق اقلّ من دخلها فهي سائرة في سبيل التقدّم والغنى . واذا كانت تنفق اكثر من دخلها فهي سائرة في سبيل التأخر والفقر

وكما يعلم دخل الرجل ونفقاتهُ من دفاترهِ وحسابهِ السنوي يعلم دخل الامة او البلاد من صادراتها وواردتها اذا كان لها حساب مدقق

وقد يعرض للرجل والامة ما يوهم غير الواقع فيستدين الرجل مالاً يضيفهُ الى دخلهِ فيزيد بهِ الدخل على النفقات ويوهم غيرهُ انهُ سائر في سبيل الغنى والمجد وهو ليس كذلك . وقد ينفق جانباً كبيراً من دخلهِ على اشياء تزيد قيمتها اكثر مما ينفق عليها كما اذا انفق على مشترى اطيان واصلاحها الف جنيه فصارت تساوي الفين فلا يكون سائراً في سبيل الفقر بل في سبيل الغنى . وهذا شأن البلاد فانها قد تظهر في يسر وهي في عسر كما ظهر القطر المصري في عهد اسمعيل باشا لما استدان الاموال الطائلة من اوربا وبذّر جانباً كبيراً منها في البلاد. وقد تظهر في شدة وهي في رخاء كما اذا انفقت اموالها وفوق اموالها على اعمال نافعة يزيد دخلها منها

اذا تمهّد ذلك ننظر في دفاتر هذا القطر لنرى حقيقة حالهِ هل هو ثابت على حالة واحدة او سائر في سبيل الغنى والتقدم او في سبيل الفقر والتأخر. والدفاتر المشار اليها تقارير الجمارك المصرية التي تذكر فيها قيمة الصادرات والواردات فانها تدلُّ على الاموال التي يأخذها هذا القطر من البلدان الاخرى ثمن البضائع التي تشتريها منهُ والاموال التي يرسلها اليها ثمن البضائع التي يشتريها منها. ولا عبرة بما تنتجهُ البلاد وينفق فيها لانهُ من الهوالك ولا عبرة ايضاً بالنقود التي تصدر من القطر لانها لا تكون الاّ من ثمن البضائع الواردة اليهِ او من ربا ديون الحكومة فان اهالي هذا القطر لا يستثمرون اموالهم في البلدان الاخرى الاّ نادراً . ولا عبرة ايضاً بالنقود التي ترد اليهِ لانها اما من ثمن البضائع الصادرة منهُ او من الاموال الواردة الى البنوك لتستثمر في البلاد بالدين او بمشترى الاطيان فلا يبقى الاّ قيمة البضاعة الصادرة من القطر وقيمة البضاعة الواردة اليهِ وعليهما وحدهما المعوّل في حساب الدخل والخرج

فاذا كان تقدير الجمارك صحيحاً والمرجح انهُ قريب من الصحة قرباً يصح ان يبنى عليهِ حكم فقيمة الصادرات كلها كانت في العام الماضي نحو ٢١ مليوناً من الجنيهات وقيمة الواردات كلها كانت نحو عشرين مليوناً ونصف مليون والفرق اقل من نصف مليون من الجنيهات زاد بهِ الصادر على الوارد . هذا ما كانت عليهِ تجارة مصر الخارجية في العام الماضي فاذا كان القطر قد اصدر في العام الماضي من حاصلاتهِ ومصنوعاتهِ ما قيمتهُ ٢١ مليوناً من الجنيهات فقط واشترى من البضائع ما قيمتهُ ٢٠ مليوناً ونصف مليون فلم يزد معهُ سوى نصف مليون جنيه ولا يخفى ان

حكومتهُ مضطرَّة ان تدفع ربا دينها نحو ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه عدا ما يضطر الاهالي ان يدفعوهُ للبنوك ربا ديونهم ولا تقلُّ هذه الديون الآن عن ٣٠ مليوناً من الجنيهات يذهب رباها الى اوربا واصلهُ لا يقلُّ عن مليون ونصف فيكون القطر المصري قد دفع في العام الماضي ما يأتي بملايين الجنيهات

٢٠١/٢	ثمن البضائع التي وردت اليهِ من كل الانواع
٣١/٢ و	ربا دين الحكومة
١١/٢ و	ربا ديون الاهالي
٢٥١/٢	والجملة مليون من الجنيهات . واسترد بدلاً منها نحو ٢١ مليوناً ثمن الحاصلات والمصنوعات التي صدرت منهُ فانكسر عليهِ اربعة ملايين ونصف مليون من الجنيهات دفعها من اموال كانت متوفرة لديهِ او استدانها من اوربا او بقيت ديناً عليهِ . ولا مفرَّ من هذه النتيجة الاَّ اذا فرضنا ان بعض البضائع التي وردت الى هذا القطر في العام الماضي كان من قبيل ما لا يردُ الاَّ مرة كل بضعة اعوام وان الحاصلات والمصنوعات التي صدرت منهُ قدرت اثمانها باقل مما بيعت بهِ حقيقة ولم يصدر منها في السنة الماضية كل ما كان يجب ان يصدر

اما الامر الاول فما ينطبق عليهِ قليل لا تبلغ الزيادة فيهِ مليوناً من الجنيهات وهو المواشي فقد زاد ثمن ما ورد منها في العام الماضي نحو ٢٠٠ الف جنيه بسبب موت مواشي القطر . واسكر زاد ما جلب منهُ نحو ١٥٠ الف جنيه لكي يكرَّر في القطر والآلات الحديدية لسكة الحديد والري والزراعة زادت نحو ٢٤٠ الف جنيه . ولكن الزيادة الكبرى كانت في اثمان المغزولات والمنسوجات من كل الانواع التي دعا اليها غلاء ثمن القطن فقد بلغت مليوناً و ٣٠٠ الف جنيه وهذه الزيادة لا بدَّ منها لانها لو زالت للزم عن ذلك رخص ثمن القطن فتنقص قيمة الصادر اكثر مما تنقص قيمة الوارد فلا يمكننا ان نحذف من قيمة الوارد الاَّ نحو نصف مليون جنيه

اما الامر الثاني وهو تقدير الصادر باقل من ثمنهِ فمحتمل جدًّا واذا فرضنا النقص عشرة في المئة اي نحو مليوني جنيه فكل ما يمكن ان يزاد على ثمن الصادر مليونا جنيه وكل ما يمكن ان يطرح من ثمن الوارد نصف مليون جنيه فيصير الصادر ٢٣ مليوناً والوارد ٢٠ مليوناً ويصير الفرق بينهما ٣ ملايين جنيه اي اقل مما يلزم لايفاء فائدة دين الحكومة ودين الاهالي بنحو مليوني جنيه

ومن المؤكد ان الناس استرخصوا ثمن القطن في اواخر العام الماضي فلم يبيعوا منهُ كما باعوا في الاعوام السابقة ولو باعوا نصف مليون قنطار فوق ما باعوهُ لزاد الصادر مليوناً ونصف

مليون من الجنيهات على الاقل فلا يبقى مكسورًا على البلاد غير نصف مليون جنيه

ويظهر لنا ان هذه النتيجة قريبة جدًّا من الواقع واذا كان الامر كذلك اي اذا كانت سنة ١٩٠٤ التي ابتدأت وثمن قنطار القطن فيها اكثر من اربع مئة غرش وانتهت وثمن القنطار ثلثمئة غرش قد بان من حساب دَخلها وخَرْجها ان الخرج زاد على الدخل نصف مليون جنيه فكيف يكون حال سنتنا الحاضرة وقد ابتدأت وثمن قنطار القطن ثلثمئة غرش فقط وربما تنتهي وثمنهُ اقل من ذلك او كيف يكون حال القطر لو هبط ثمن القنطار الى مئتين وخمسين غرشًا كما يحتمل ان يحدث

وقد خصصنا الكلام بالقطن ولم نلتفت الى غيرهِ لانهُ تسعة اعشار صادرات القطر كلها كما ترى من الجدول التالي

سنة	القطن بالقنطار	ثمنهُ بالجنيهات	كمية البزرة بالاردب	ثمنها بالجنيهات	ثمن القطن والبزرة معًا	ثمن الصادرات كلها
١٩٠١	٦١٢٣٣٥٠	١١٨٣٣٢٧١	٣٣٢٥٥٤٧	١٩٤٠٢٤٠	١٣٧٧٤٥١١	١٦١٥٣٩٦٤
١٩٠٢	٦٦٥٢٠٥٧	١٣٨٨٦٤٢٢	٣٢٢٠٧٤٨	١٩٠٩٤٠٩	١٥٧٩٥٨٣١	١٨٠٤٦٩٣٩
١٩٠٣	٥٥٨٨٥٠٧	١٥٦٧٦٨١٤	٢٧٤٧٥٨١	١٥٠١٤١٦	١٧١٧٨٢٣٠	١٩٥٣٩٥٢٩
١٩٠٤	٥٩١٢٩٥٣	١٦٧٠٢٧٢٢	٢٩٢٦٥٨١	١٥٢٠١٤٥	١٨٢٢٢٨٦٧	٢٠٨١١٠٤٠

وثمن القطن معرَّض لان يزيد او ينقص عشرين في المئة فتبلغ زيادتهُ او نقصانهُ اكثر من ثلاثة ملايين من الجنيهات فان كان الثمن الذي بلغهُ في العام الماضي دعا الى الاهتمام بزرع القطن في كل بلاد يمكن زرعهُ فيها لغلائهِ فيبعد عن الظن ان يبقى غلاؤهُ زمانًا طويلاً . والواقع يؤيد ذلك فان ثمن القنطار هبط الى ثلاثة جنيهات او اقل وعليهِ قلما ينتظر ان تكون سنة ١٩٠٥ افضل من سنة ١٩٠٤ . واذا نقص ما يقبضهُ القطر المصري مليون جنيه عما يدفعهُ وتوالت السنون على ذلك فهو سائر في طريق الخراب لا محالة . فهل من علاج لذلك . ونبل النظر في هذا الامر نرى ما كان عليهِ حال القطر في السنوات السابقة

ففي سنة ١٩٠٣ كانت قيمة الصادرات	١٩٥٣٩٥٢٩
واذا اضفنا اليها ١٠ في المئة كما تقدم	٠١٩٥٣٩٥٢
صارت	٢١٤٩٣٤٨١
وكانت قيمة الواردات	١٦٧٥٢١٩٠
	٠٤٧٤٠٢٩١

فالباقي ومر اربعة ملايين و ٧٤٠ الف جنيه يكفي لايفاء ربا دين الحكومة ودين الاهالي لاوربا

وفي سنة ١٩٠٣ كانت قيمة الصادرات	١٨ ٠٤٦ ٩٣٩
ويضاف اليها ١٠ في المئة اي	٠١ ٨٠٤ ٦٩٣
فتصير	١٩ ٨٥١ ٦٣٢
وقيمة الواردات	١٤ ٨١٤ ٦٨٤
	٠٥ ٠٣٦ ٩٤٨

فالفرق اكثر من خمسة ملايين من الجنيهات وهي تزيد على ربا دين الحكومة ودين الاهالي لاوربا

وعليه فقد كانت سنتا ١٩٠٣ و١٩٠٢ سنتي خير زاد فيهما دخل البلاد على نفقاتها واما سنة ١٩٠٤ فنقص فيها دخل البلاد عن نفقاتها لا لقلة الدخل بل لزيادة النفقات لان الدخل اي ثمن الصادرات بلغ فيها مبلغاً لم يبلغهُ في سنة من السنين السابقة واما النفقات فزادت اكثر مما زاد الدخل كثيراً فظهر كأن الدخل قلَّ عن النفقات

واذا قلَّ دخل الانسان او زادت نفقاتهُ وخاف من الافلاس فلا دواء لهُ انجع من ان يسعى في زيادة دخله وتقليل نفقاته وهذا شأن البلاد ايضاً اذا ارادت ان تفلح . ويظهر لنا ان الامرين ميسوران لها تنظر في كل امر منهما على حدته

(١) زيادة الدخل — سألنا البعض عما اذا كان يمكن ان يزرع شيء آخر في القطر المصري بدل القطن او بدل جانب منهُ . ويظهر لنا من النظر في جدول الحاصلات الزراعية التي تصدر من القطر الآن ان لا شيء منها يقوم مقام القطن او يدانيهِ مطلقاً فالارزُّ مثلاً يصدر منهُ ما ثمنهُ ١٥٠ الف جنيه والفول ٢٥٠ الف جنيه وكسب بزر القطن ٢٢٠ الف جنيه والبصل ٢٦٠ الف جنيه والسكر ٢٣٠ الف جنيه . وهذه اكثر الحاصلات الزراعية صدوراً بعد القطن ولكن يرد من الرز ما ثمنهُ ٣٥٠ الف جنيه والسكر ٢٣٠ الف جنيه . ولا ينتظران يزيد منها شيء الا الارز فيمكن ان تزيد زراعتهُ حتى لا يعود يرد منهُ شيء من الخارج وقيمة ما يرد منهُ الآن ٣٥٠ الف جنيه ويمكن ان يزاد البصل والفول السوداني والخضر حتى يبلغ ما يصدر منها ٦٠٠ الف جنيه فيزيد دخل القطر بزيادة الصادر وقلة الوارد من هذه الاشياء ما يساوي مليون جنيه . وقد جُرِّبت تربية دود الحرير فثبت بالامتحان ان اقليم الوجه البحري مناسب لزرع التوت وتربية الدود وان حرير القطر المصري من اجود انواع الحرير كلها . فاذا ساعدت الحكومة

شركة وطنية على زرع عشرة آلاف فدان من اراضي البور توتاً بلغ ثمن حريرها في السنة نحو مليونين من الجنيهات ولاخوف من هبوط ثمن الحرير كثيراً لان نسبتهُ الى ثمن القطن قلما تتغير

ولكن هذه الموارد ضيقة لا تروي غليلاً والمورد الكبير الذي يروي ويغني هو تعميم الري الصيفي واحياء الارض الموات حتى يصير القطن يزرع في مليوني فدان على الاقل بدلاً من مليون ونصف او اقل . والاعتناء بخدمة القطن وتسميده حتى يصير متوسط محصول الفدان خمسة قناطير او ستة لا ثلاثة او اربعة كما هو الآن فيصير محصول القطر ١٠ ملايين قنطار او ١٢ مليوناً تباع باكثر من ثلاثين مليون جنيه وهذا هو المورد الحقيقي الذي يجب ان يعوّل عليهِ لزيادة ثروة القطر المصري

(٢) لتقليل النفقات — لا نرى سبيلاً لتقليل نفقات المأكل والمشرب والملبس لأن اهالي القطر لا ينفقون حتى الآن الاّ على الحاجيات ما عدا فريقاً من اغنيائهم . ولكن يمكن الاقتصاد الكبير في عدد المواشي وعلفها باستخدام الآلات البخارية للحراثة والدراسة كما تستعمل الآن للري . وقد ثبت بالامتحان ان الحاريث البخارية والدراسات البخارية تقوم مقام الجانب الاكبر من المواشي فاذا استغني بها عن نصف المواشي فقط فمن ذلك اقتصاد لا يقل عن ثلاثة ملايين جنيه في السنة

هذه حقيقة حال البلاد من حيث دخلها وخرجها وهذا هو السبيل الذي نراهُ لاستمرار ترقيها واذا لم تسلكهُ لم تأمن العثار

بلاد النيام نيام

النيام نيام اسم قبائل من قبائل زنوج افريقية القاطنة مديرية بحر الغزال بين النيل والكنغو وهي من رعايا الحكومة السودانية وقد اوفدت الحكومة حملة اليها بطلب سلطانها فخانها وقتل بعض رجالها ولم يسلم منها الأكلٌ طويل العمر ثم عادت الحكومة فارسلت حملة لتأديبهِ ففازت بامنيتها . وحكاية ما جرى للحملة الاولى تحاكي في غرابتها وكثرة وقائعها حكايات السندباد البحري . وقد بعث بها الضابط بوردمن من رجال الحملة الى احدى المجلات الانكليزية قال

لما احتلت الحكومة الانكليزية المصرية فشودة (وقد غيّر اسمها الآن الى كودوك) رأت ان لا غنى لها عن امتلاك بلاد بحر الغزال وهي بلاد واسعة الاطراف تغمرها المستنقعات في